

The impact of FDI, ODA and remittances on economic growth in Algeria

Bendahmane Amina¹

¹ Research Center in Applied Economics for Development CREAD, Algeria, aminabendahmane46@gmail.com.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:26/07/2021

Accepted:26/03/2025

Online:28/02/2025

Keywords:

FDI

ODA

Remittances

Economic growth

Algeria economy

JEL Code:C32, F21,

F24, F35, O40.

ABSTRACT

The issue of providing the necessary financing for the realization of development projects continues to burden decision makers, especially in developing countries that suffer from a weak ability to mobilize domestic savings, which pushes them to external financing, including foreign direct investment, migrant remittances, as well as foreign aid. This research paper aims to study the impact of foreign direct investment (FDI), remittances and official development assistance (ODA) on economic growth in Algeria during the period 1980-2019. The results of the ARDL model estimation showed that remittances had a positive and significant impact on growth, and official development assistance had a positive but insignificant impact, while foreign direct investment showed a negative and significant impact on economic growth in Algeria in the long term. In the short term, the results did not show any effect of foreign direct investment on growth, and the effect of remittances appeared positive but not significant, while foreign aid had a negative and significant impact.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الإنمائية الرسمية والتحويلات على النمو الاقتصادي في الجزائر

بن دحمان آمنة¹

¹مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية CREAD، الجزائر، aminabendahmane46@gmail.com.

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2021/07/26

تاريخ القبول: 2025/03/26

تاريخ النشر: 2025/02/28

الكلمات المفتاحية

الاستثمار الأجنبي المباشر

المساعدات الإنمائية الرسمية

التحويلات

النمو الاقتصادي

الاقتصاد الجزائري

JEL Code: C32, F21,

F24, F35, O40.:

المخلص

لا تزال مسألة توفير التمويل اللازم لتجسيد مشاريع التنمية ترهق صانعي القرار خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف القدرة على تعبئة الإذخار المحلي، مما يدفعها للتمويل الخارجي بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات المهاجرين، وكذلك المساعدات الأجنبية. تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات والمساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019. وقد بينت نتائج تقدير نموذج ARDL، أن التحويلات أثرت بشكل إيجابي ومعنوي، وأن المساعدات الإنمائية الرسمية أثرت بشكل إيجابي ولكن غير معنوي، بينما أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل. أما في المدى القصير، فلم تظهر النتائج أي أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، كما أن تأثير التحويلات ظهر موجبا ولكن غير معنوي، أما المساعدات الأجنبية فقد أثرت بشكل سلبي ومعنوي.

- مقدمة:

نجاح أي نموذج تنموي يعتمد على قدرة النظام المالي على تعبئة الموارد المالية اللازمة وتخصيصها بكفاءة. لا تزال مسألة توفير التمويل اللازم لتمويل أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 محل جدل وبحث. بالإضافة إلى التمويل المحلي الذي يعتمد على كفاءة تعبئة الادخار المحلي وفعالية نظام تحصيل الضرائب، يمكن للتمويل الخارجي أن يلعب دورا مهما في تمويل خطط التنمية، خاصة في الدول النامية التي تفتقر لرؤوس الأموال المحلية الكافية. يشكل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات والمساعدات الأجنبية جزء مهم من التمويل الخارجي. لدى كل نوع من الأنواع الثلاثة خصائص وأهداف مختلفة مما يجعلها تؤثر على النمو بطرق مختلفة.

في الجزائر، ولسنوات طويلة، اعتمدت التنمية على إعادة توزيع الدخل الناتج عن المحروقات. تسبب الانخفاض في أسعار النفط سنة 2014 في تدهور حاد في إيرادات الدولة الجزائرية والموازنة، تلاه انخفاض تدريجي حاد في احتياطي العملات الأجنبية. تسبب هذا الوضع في تعطيل العديد من المشاريع ولجوء الجزائر إلى أسلوب التمويل الغير تقليدي سنة 2017. حاليا، ومع انتشار كوفيد 19 تضاعفت التحديات التمويلية، أصبح نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائم على إعادة توزيع ريع النفط مهدد، خاصة مع بدأ احتياطي الصرف في التلاشي وفي ظل التوجه إلى الطاقات المتجددة. تمويل التنمية في الجزائر خلال الفترة القادمة يواجه تحديات كبيرة. يمكن للتمويل الخارجي وبصفة خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات والمساعدات الأجنبية أن يساعد في ذلك. وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الأجنبية والتحويلات، على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات والمساعدات الأجنبية بشكل متزامن على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019، وذلك اعتمادا على تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل باستخدام نموذج ARDL. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على هذه الأنواع من التمويل والخروج بنتائج قد تساعد في صياغة السياسات العامة.

يتم تقسيم باقي الورقة كما يلي: أولا، نقدم عرض حول الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي تناولت تأثير عناصر التمويل الثلاثة على النمو الاقتصادي. في القسم الثاني نعرض أهم التطورات العالمية والمحلية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات المالية والمساعدات الأجنبية. في القسم الثالث يتم إجراء دراسة قياسية لأثر عناصر التمويل الثلاثة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويتم عرض النتائج في القسم الرابع. وفي الأخير نختم بخاتمة تتضمن أهم النتائج، الاستنتاجات وكذلك التوصيات.

1- الأدبيات النظرية:

يوجد عدد كبير من الدراسات حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات والمساعدات الخارجية. إلا أن غالبية هذه الدراسات تدرس آثار كل نوع من التمويل بشكل منعزل أو تدرس أثر متغيرين معا متجاهلة باقي المتغيرات.

بينما عدد قليل جدا من الدراسات التي أجريت خلال السنوات الأخير والتي درست تأثير المصادر الثلاثة للتمويل الخارجي بشكل متزامن. فيما يلي نتعرض لمختلف الأدبيات النظرية والتجريبية في هذا المجال.

1-1- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر مصدر للتمويل الخارجي في العديد من الدول النامية. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد الدول على تعزيز قدرتها الإنتاجية، نقل المعرفة، خلق فرص عمل، ويساعد الشركات المحلية على الاندماج في سلاسل القيمة الدولية (United Nations, 2019, p. 59)، تعزيز الصادرات، تحسين مستويات المعيشة، والنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة.

توصلت العديد من الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثر إيجابي على النمو، مؤكدين على أن هذا الأثر يتوقف على توفر مجموعة من العوامل. فقد قدم De Mello (1999) أدلة تثبت أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو تعتمد على درجة التكامل والإحلال بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي (De Mello, 1999). وأشارت نتائج دراسة Borensztein et al (1998) إلى أن الاستثمار الأجنبي وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا، حيث يساهم في النمو أكثر من الاستثمار المحلي، إلا أن ذلك يتطلب أن يكون لدى البلد المضيف حد أدنى من مخزون رأس المال البشري (Borensztein et al, 1998). دراسة Wijeweera et al (2010) أيضا عثرت على أدلة تثبت أن الاستثمار الأجنبي يمارس التأثير الإيجابي على النمو فقط في ظل وجود عمالة ذات مهارات عالية (Wijeweera et al, 2010). كما أكدت دراسة Su & Liu (2016) أن الاستثمار الأجنبي له تأثير إيجابي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين وأن هذا التأثير يزداد تبعا لرأس المال البشري المتوفر، والذي يعمل كميسر لعمليات نقل التكنولوجيا الناشئة عن الاستثمار الأجنبي خاصة في الاستثمار كثيف العمالة (Su & Liu, 2016). دراسة Jude & Levieuge (2017) و Hayat (2009) بينت أن الاستثمار الأجنبي يحدث تأثير إيجابي على النمو فقط عندما تتجاوز النوعية المؤسساتية عتبة معينة. حيث أن الإصلاحات المؤسساتية مهمة للاستفادة بشكل أكبر من الاستثمار الأجنبي (Jude & Levieuge, 2017; Hayat, 2009).

جادل Hermes & Lensink (2003) و Choong (2012) بأن تطوير النظام المالي للبلد المستفيد هو شرط أساسي ليكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو. مؤكدين على أهمية الإصلاحات المالية. توصل Choong & Lim (2009) إلى أن التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية له تأثير كبير على أداء النمو في ماليزيا (Choong & Lim, 2009). بينما وجد Osei & Kim (2020) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو بشكل عام، لكن هذا التأثير يصبح ضئيلاً عندما تتجاوز نسبة الانتماء للقطاع الخاص 95.6% من الناتج المحلي الإجمالي (Osei & Kim, 2020). على العكس من ذلك، اكتشف Acquah & Ibrahim (2020) أن القطاع المالي يخفف من التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو (Acquah & Ibrahim, 2020).

1-2- المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الاقتصادي:

تُعرف المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) بأنها مساعدة حكومية مصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان النامية، حيث يتم استبعاد القروض للأغراض العسكرية. يمكن تقديم المساعدة بشكل ثنائي، من المانح إلى

المتلقي، أو توجيهها من خلال وكالة إنمائية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي. وتشمل المساعدات المنح والقروض "الميسرة" وكذلك المساعدة الفنية (OECD, 2016). تلعب المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) دوراً أساسياً في تمويل التنمية خاصة في الدول النامية. إلا أن مسألة تحديد فعالية المساعدات لم تحسم بعد. ففي الوقت التي قدمت بعض الأبحاث دلائل على أن للمساعدات تأثير إيجابي على النمو، وجدت غالبية الدراسات أن المساعدات ليس لها علاقة بالاستثمار والنمو. بل على العكس من ذلك يؤكد البعض أن هذه المساعدات كان لها تأثير سلبي على النمو في بعض الدول. والسبب في ذلك يعود إلى الشروط المرتبطة بهذه المنح. يبدو أن فعالية المساعدات الأجنبية تعتمد بدرجة كبيرة على توفر الظروف المناسبة لدى البلد المتلقي وعدم تدخل البلد المانح في طريقة ومجال إنفاقها.

دراسة Feeny (2005) قدمت أدلة قليلة على أن المساعدات ساهمت في النمو في بابواغينيا الجديدة. خاصة خلال الفترات التي نفذت فيها الدولة برنامج التكيف الهيكلي التابع للبنك الدولي (Feeny, 2005). دراسة Headey (2008) أكدت على أن للمعونة تأثير متوسط معنوي ولكن متواضع على النمو خلال الفترة 1970-2001 (Headey, 2008). دراسة Asteriou (2009) عثرت على أدلة تثبت وجود علاقة إيجابية بين المعونة ونمو الناتج المحلي الإجمالي. كشفت دراسة Clemens et al (2012) على أن الزيادات في المساعدة قد أعقبها في المتوسط زيادات في الاستثمار والنمو، على الرغم من أن حجم هذه الزيادة متواضع ويختلف بشكل كبير بين الدول ويقل عند المستويات العالية من المساعدة (Clemens et al, 2012). بينما، وضحت دراسة Islam (1992) أن الموارد المحلية تمارس تأثيراً أقوى على النمو من الموارد الأجنبية. وأن الموارد الأجنبية لم تقدم مساهمة كبيرة في النمو في بنغلادش (Islam, 1992). كما تبين أن القروض أكثر فعالية من المنح. دراسة Mbaku (1993) أيضاً أكدت على أن للموارد المحلية تأثير أقوى على النمو في الكاميرون مقارنة بالموارد الأجنبية (Mbaku, 1993).

في المقابل، أكدت دراسات أخرى على أن العلاقة بين المساعدات الأجنبية والنمو هي علاقة شرطية. في هذا الإطار، بينت دراسة Durbarry et al (1998) أن للمساعدات الخارجية بعض التأثير الإيجابي على النمو بشرط توفر سياسات اقتصادية كلية مستقرة، وأن هذه النتائج تختلف حسب مستوى دخل الدولة، طرق تخصيص المساعدات والموقع الجغرافي (Durbarry et al, 1998). وجد Burnside & Dollar (2000) أن المساعدات كان لها تأثير إيجابي على النمو في البلدان النامية التي تتمتع بسياسات مالية ونقدية وتجارية جيدة (Burnside & Dollar, 2000). خلص Ehrenfeld (2004) إلى أنه في حين أن المساعدات قد تفيد بشكل إجمالي الشمال أكثر من الجنوب في هذه المرحلة من الزمن، فإن التقدم المتعلق بمتغير الحقوق السياسية يمكن أن يغير على نطاق واسع هذا التوازن في تأثير المساعدة (Ehrenfeld, 2004). أعاد Burnside & Dollar (2004) النظر في العلاقة بين المساعدة والنمو باستخدام بيانات جديدة، وأكدت نتائجها على أن تأثير المساعدات يعتمد على جودة مؤسسات الدولة وسياساتها. كما بينت دراسة Dreher et al (2013) أن تأثير المساعدة على النمو يكون أقل بكثير عندما يتم منح المساعدة لأسباب سياسية (Dreher et al, 2013).

1-3- التحويلات والنمو الاقتصادي:

تعتبر التحويلات من العمال المهاجرين إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية من أهم أشكال التدفقات الخاصة في الدول النامية وتساعد ملايين الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الأساسية وتشكل شبكة أمان اجتماعي للعائلات خاصة تلك التي لا تمتلك دخلاً. حالياً، تعول المنظمات الدولية على التحويلات بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بإنهاء الفقر، وتعزيز التعليم والصحة. غالباً ما تُنفق التحويلات المالية على الاستهلاك، بينما يمكن أن يكون لهذه التدفقات تأثير أكبر إذا تم إنفاقها في بدء مشاريع تجارية صغيرة.

أكد Feeny et al (2014) على وجود ارتباطاً إيجابياً بين التحويلات والنمو في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمحيط الهادئ ولكن ليس على تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (Feeny et al, 2014). باستخدام البيانات خلال الفترة من 1977 إلى 2013، بين Tahir et al (2015) أن التحويلات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي هام في عملية نمو الاقتصاد الباكستاني (Tahir et al, 2015). أوضحت نتائج دراسة Abduvaliev & Bustillo (2020) على 10 جمهوريات من الاتحاد السوفيتي سابقاً، أنه في المتوسط تؤدي الزيادة بنسبة 1% في تدفقات التحويلات إلى ارتفاع بنحو 0.25% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض بنسبة 2% في شدة الفقر، مما يعني أن التحويلات قد أدت إلى انخفاض كبير في معدلات الفقر نتيجة التحسن في مستويات الدخل والاستهلاك (Abduvaliev & Bustillo, 2020). توصل Kumar (2013) إلى أن التحويلات كان لها تأثير إيجابي وهام على المدى القصير والطويل، بينما المعونة لها تأثير سلبي على المدى الطويل والعمق المالي ليس له دلالة إحصائية في غيانا خلال الفترة 1982-2010 (Kumar, 2013).

توصل Sobiech (2019) إلى أن أنه كلما كانت الدولة متطورة مالياً، قل تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي (Sobiech, 2019). أي أن التحويلات تعزز النمو فقط عند المستويات المنخفضة من التطور المالي. كما أكد Catrinescu et al (2021) أن الشمول المالي يمكن أن يعزز تأثير التحويلات على النمو. دراسة Catrinescu et al (2009) أيضاً أكدت على أن التحويلات تساهم في تعزيز النمو في الأجل الطويل في البلدان ذات المؤسسات السياسية والاقتصادية عالية الجودة (Catrinescu et al, 2009). في المقابل أكدت نتائج Lim & Simmons (2015) على أنه لا يوجد دليل على وجود علاقة طويلة الأمد بين التحويلات والناتج المحلي الحقيقي للفرد أو الاستثمار في منطقة الكاريبي، ولكن هناك بعض الأدلة على وجود علاقة طويلة الأمد بين التحويلات والاستهلاك، مما يعني أن تدفقات التحويلات تستخدم في الاستهلاك بدلاً من إنفاقها بهدف تحسين الإنتاجية (Lim & Simmons, 2015). أشارت نتائج Cismaş et al (2020) إلى أن تدفق التحويلات لا يحفز النمو في رومانيا (Cismaş et al, 2020).

1-4- الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدة الإنمائية الرسمية، التحويلات والنمو الاقتصادي

من خلال ما سبق نجد أن النتائج المتحصل عليها حول تأثير مصادر التمويل الخارجي الثلاثة على النمو متضاربة. قد يكون هذا الأمر ناتج عن مشكلة التحيز في حساب التأثيرات المقدرة لكل منها بشكل غير مناسب بسبب المتغيرات المحذوفة (Bird and Choi, 2020, p. 2). بينما اعتقدت بعض الدراسات أن تضمين المتغيرات الثلاث

في نفس النموذج قد يفسر هذه النتائج المتضاربة. في هذا السياق، تعتبر دراسة Driffield & Jones (2013) أولى الدراسات التي أدمجت التأثير المتزامن لأساليب التمويل الخارجي الثلاثة على النمو في البلدان النامية إلى جانب متغير النوعية المؤسساتية. خلصت الدراسة إلى أن جميع مصادر رأس المال الأجنبي لها تأثير إيجابي وهام على النمو عندما يتم أخذ متغير المؤسسات بعين الاعتبار (Driffield & Jones, 2013). دراسة Benmamoun & Lehnert (2013) قدمت أدلة تثبت أن التحويلات المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية ترتبط بشكل إيجابي وكبير بمعدل النمو في البلدان منخفضة الدخل. كما أكدت الدراسة على أن التحويلات تساهم بشكل أكبر في النمو من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي حتى عندما تعتمد البلدان بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر (Benmamoun & Lehnert, 2013).

قام Nwaogu & Rya (2015) بإجراء دراسة باستخدام بيانات البائل لـ 53 دولة أفريقية و 34 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أظهرت النتائج عند تقدير تأثير كل متغير بشكل منفصل أن المعونة الأجنبية والاستثمار الأجنبي يؤثران على النمو في أفريقيا، بينما عندما يتم تضمين جميع العوامل الثلاثة، تبين أن فقط الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الأفريقي. بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تؤثر المساعدات والتحويلات الأجنبية على النمو عند تقديرها بشكل منفصل، بينما تؤثر التحويلات على النمو عندما يتم تقديرها بشكل متزامن (Nwaogu & Ryan, 2015). كما أجرى Gutema (2018) دراسة على 50 دولة أفريقية خلال الفترة 1985-2015، حيث قام بتصنيف هذه البلدان إلى بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات لها تأثير إيجابي على النمو في البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض. وأن التحويلات الشخصية الواردة لديها تأثير أقوى من الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة. بينما في البلدان الأفريقية ذات الدخل المتوسط، لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة والتحويلات الشخصية الواردة عوامل محددة للنمو. وهذا يعني أنه يجب أن تكون هناك ظروف معينة ليكون لهذه العوامل تأثير كبير على النمو (Gutema, 2018). كما توصل Eggoh et al (2019) إلى أن للتحويلات تأثير إيجابي وهام على النمو في البلدان النامية، في حين أن المعونة والاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير ضئيل (Eggoh et al, 2019). بينما أكدت دراسة Bird & Choi (2020) على أن الاستثمار الأجنبي له تأثير إيجابي كبير على النمو، في حين أن التحويلات لها تأثير كبير وسلبي، وتأثير المساعدات الخارجية عادة ما يكون غير مهم (Bird and Choi, 2020, p. 2).

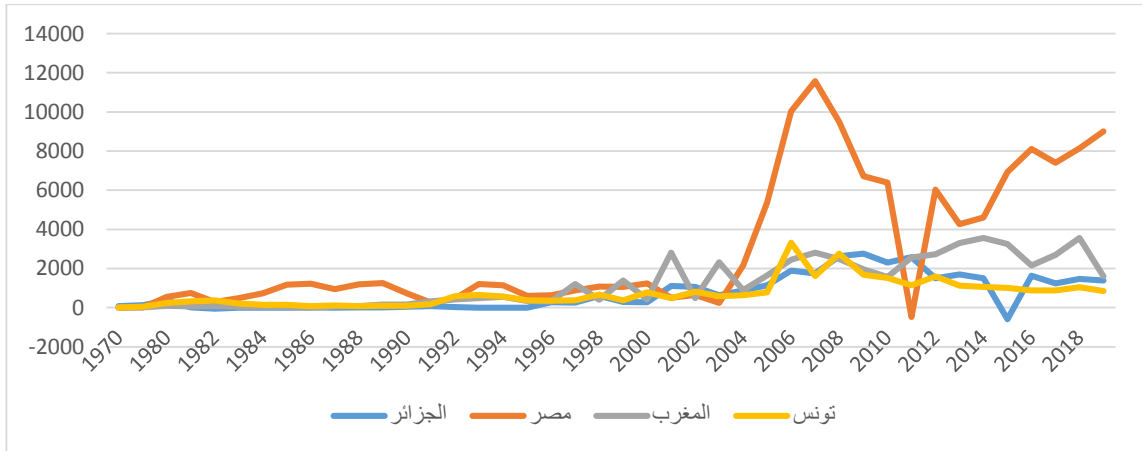
نحن أيضا سنحاول من خلال هذه الورقة دراسة أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الأجنبية والتحويلات على النمو الاقتصادي في الجزائر. فقد أكد Gutema (2018) على أن السماح بعلاقة التزامن بين المتغيرات يعطي نظرة أحسن من التعامل مع تأثير متغير واحد بشكل منعزل.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات والمساعدات الأجنبية: اتجاهات عالمية ومحلية.

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.41 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 1.39 تريليون دولار أمريكي في عام 2019. وانخفضت التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة 6٪، بينما لم تتغير التدفقات إلى الاقتصادات النامية. وظلت الولايات المتحدة أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اجتذبت 251 مليار دولار من التدفقات، تليها الصين بتدفقات 140 مليار دولار، وسنغافورة بـ 110 مليار دولار (UNCTAD, 2020).

بالنسبة للجزائر مثلها مثل جميع الدول النفطية في منطقة MENA لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع الطاقة مما حد من إمكانية مساهمته في التنويع الاقتصادي. حيث أن 68.55% من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق في الجزائر خلال الفترة 2002-2014، توجه نحو القطاع الصناعي، 28.1% في قطاع المحروقات و 21.1% في قطاع المعادن. بينما حصل قطاع الفلاحة على أقل حجم من الاستثمار بنسبة 0.23%، قطاع النقل بنسبة 0.53%، وقطاع الصحة بنسبة 0.58% (بدو آ وبوصالح س، 2017، ص 231). وبالتالي لم يستطع الاستثمار الأجنبي المباشر خلق الكثير من مناصب العمل، وعجز عن نقل اليد العاملة المتزايدة باستمرار إلى وظائف أكثر إنتاجية. في سنة 2019 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر 1381,89 مليون دولار أمريكي. عند المقارنة بباقي دول شمال إفريقيا، نجد أن الجزائر حصلت على قدر أقل من الاستثمار الأجنبي مقارنة بمصر والمغرب وحتى تونس في بعض السنوات، حيث بلغ حجم الاستثمار المتدفق لمصر خلال سنة 2019، 9010 مليون دولار، والمغرب 1599,13 دولار.

الشكل رقم (01): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، مصر، المغرب والجزائر (مليون دولار أمريكي)

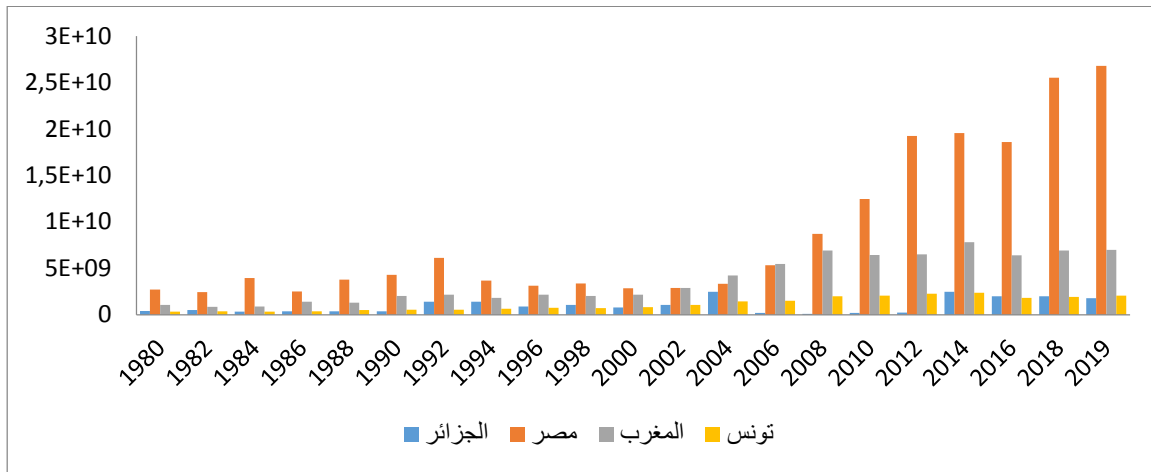


المصدر: قاعدة بيانات UNCTAD.

في عام 2017، كان هناك حوالي 164 مليون عامل مهاجر في جميع أنحاء العالم، 41 في المائة منهم نساء. نمت الأموال المحولة من قبل هؤلاء العمال إلى أفراد عائلاتهم في وطنهم بنحو 10% من 2017 إلى 2018، لتصل إلى ما يقرب من 690 مليار دولار في جميع أنحاء العالم، مع 528 مليار دولار في البلدان النامية. تمثل التحويلات أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في أكثر من 30 دولة. كما تمثل التحويلات المالية أكثر من ثلاثة أضعاف مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان الناشئة والنامية (United Nations, 2019, p.62-63).

بالنسبة للجزائر بلغ متوسط قيمة التحويلات إلى الداخل 574.02 مليون دولار خلال الفترة 1977-2019، جزء كبير منها يأتي من المهاجرين الجزائريين في أوروبا. في سنة 2019 بلغت قيمة التحويلات 1785,83 مليون دولار أمريكي (The global economy.com). وقد أشار Charmes (2010) إلى أن التحويلات غير الرسمية أعلى بمرتين إلى ثلاث مرات من التحويلات الرسمية في الجزائر. خلال سنة 2019 تفوقت كل من مصر، المغرب وتونس على الجزائر من حيث حجم التحويلات المتدفقة إليها، فقد بلغت قيمة التحويلات 26781,40 مليون، 6962,57 مليون، و 2049,66 مليون دولار أمريكي في كل من مصر، المغرب وتونس على التوالي.

الشكل رقم (02): حجم التحويلات في تونس، المغرب، مصر والجزائر (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)



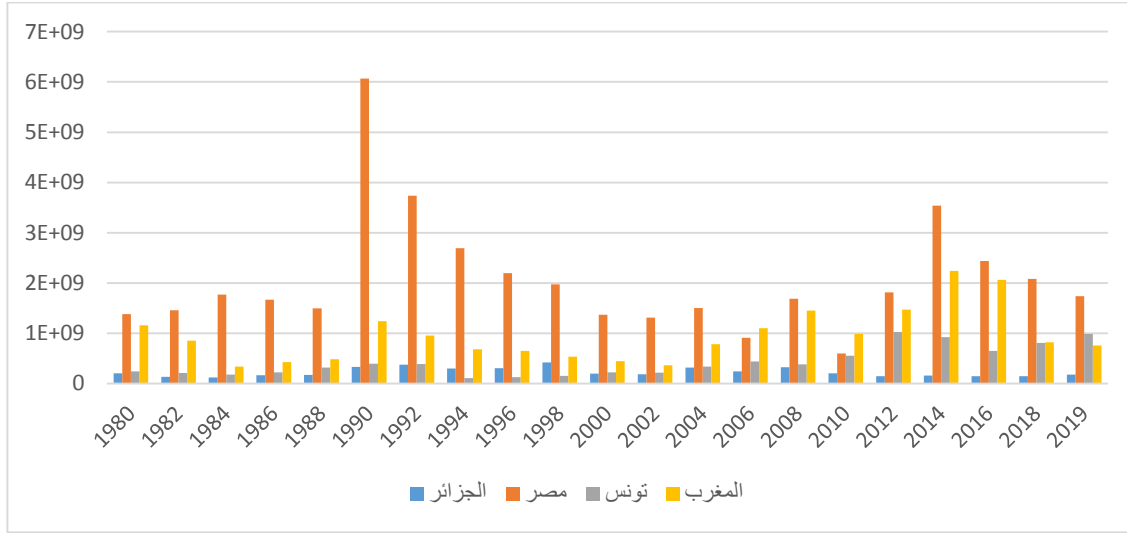
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي WBI

ارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل مطرد وزاد بنسبة 70٪ تقريباً بالقيمة الحقيقية خلال الفترة 2000-2014. في عام 2018، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 153 مليار دولار. وتعادل المساعدة المقدمة 0.31٪ من إجمالي الدخل القومي وهو أقل بكثير من هدف الأمم المتحدة المحدد بـ 0.7٪. انخفض إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بنسبة 4.3٪ ونسبة 2.1٪ إلى البلدان الأقل نمواً، ونسبة 1.8٪ في أفريقيا. شكلت المنح 83٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية للبلدان النامية، تليها القروض الميسرة بنسبة 16٪ والاستثمار في رأس المال بنسبة 1٪ (United Nations, 2020, p.82). إجمالي المساعدة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغت 152.8 مليار دولار أمريكي سنة 2019 ما يعادل 0.3٪ من إجمالي الناتج القومي، بزيادة قدرها 1.4٪ بالقيمة الحقيقية (OECD, 2020).

بالنسبة للجزائر بلغت حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الشركاء الأوروبيين خلال الفترة 2016-2017 حوالي 207 مليون دولار أمريكي، وكانت فرنسا أكبر مانح للجزائر من حيث إجمالي المساعدة الإنمائية

الرسمية 112.7 مليون دولار أمريكي، تليها مؤسسات الاتحاد الأوروبي بـ 61.4 مليون دولار أمريكي، وألمانيا بـ 9.1 مليون دولار أمريكي (<https://europa.eu/capacity4dev/joint-programming-tracker/algeria>). خلال سنة 2019 بلغت حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة للجزائر 175,72 مليون دولار أمريكي، وهي أقل بكثير من تلك الممنوحة لباقي دول المنطقة، حيث بلغت هذه النسبة خلال نفس السنة 1740,58، 984,03 و 757,85 مليون دولار أمريكي في كل من مصر، تونس والمغرب على التوالي.

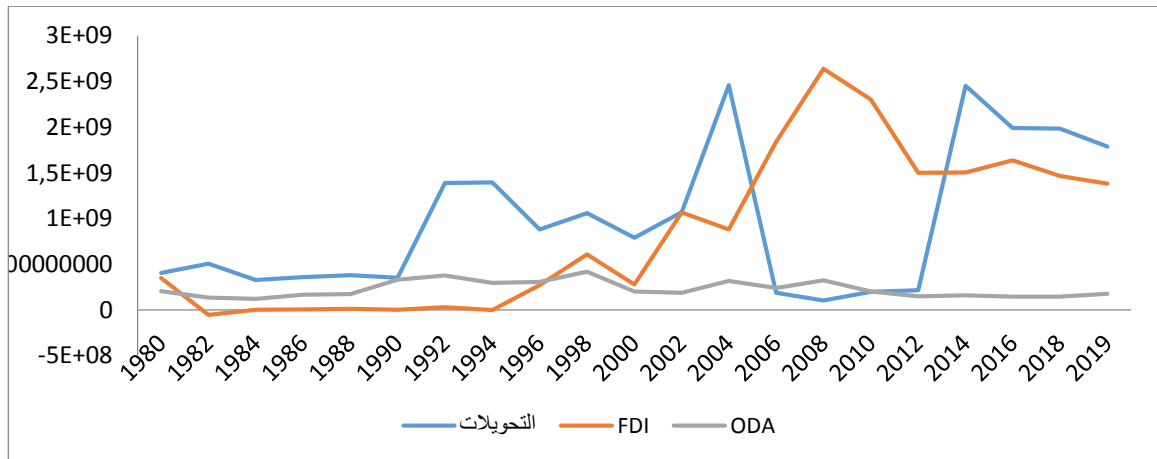
الشكل رقم (03): حجم المساعدات الإنمائية المتلقاة في تونس، المغرب، مصر والجزائر (بالدولار الأمريكي)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي WBI

يتضح من الشكل (04) أن حجم التحويلات المالية في الجزائر فاق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الأجنبية خلال الفترة 1980-2019.

الشكل رقم (04): تطور أنواع التمويل الخارجي الثلاثة في الجزائر (بالدولار الأمريكي).



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي WBI

3- الدراسة القياسية: البيانات وطريقة التقدير.

في هذا القسم من العمل سنجري دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات، والمساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019. تم جمع البيانات المستعملة في الدراسة من قاعدة بيانات البنك العالمي وقاعدة بيانات منظمة الأونكتاد UNCTAD. تم الحصول على النتائج باستعمال Eviews 10. وتتمثل المؤشرات المستعملة في الدراسة فيما يلي:

- **النمو الاقتصادي:** ويقاس بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ويرمز له بالرمز GDPG.
 - **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقاس بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشار إليها بالرمز FDI.
 - **التحويلات:** تقاس بإجمالي التحويلات الشخصية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له بـ REM.
 - **المساعدات الإنمائية الرسمية:** تقاس بصافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، ويشار إليها بالرمز ODA.
 - **الانفتاح التجاري:** ويقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يرمز له بـ TRADE.
 - **التضخم:** ويقاس بمؤشر أسعار الاستهلاك ويرمز له بالرمز INF.
- من أجل تقدير حجم الأثر سنستعمل نموذج الانحدار التالي:

$$GDPG_t = f(FDI_t, REM_t, ODA_t, TRADE_t, INF_t) \quad (1)$$

حيث: FDI_t تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة t ، REM_t تمثل التحويلات في الفترة t ، و ODA_t تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية في الفترة t ، $TRADE_t$ تمثل الانفتاح التجاري، و INF_t تمثل التضخم. ويمكن كتابة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$GDPG_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 REM_t + \beta_3 ODA_t + \beta_4 TRADE_t + \beta_5 INF_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

4- النتائج:

4-1- اختبارات جذر الوحدة:

قبل البدء في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة ينبغي أولاً تحديد النموذج المناسب. تحديد النموذج المناسب للدراسة يعتمد على خصائص السلاسل الزمنية. لهذا سيتم أولاً دراسة استقرارية السلاسل الزمنية اعتماداً على اختباري ADF و PP. يتضح من نتائج اختبارات الاستقرارية المبينة في الجدول أدناه، أن السلسلة GDPG والسلسلة FDI مستقرتان في المستوى، بينما بالنسبة لباقي السلاسل الزمنية فتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

بما أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في نفس المستوى كما أنه لا توجد سلاسل مستقرة في الفرق الثاني، أي أنها خليط بين المستقرة في المستوى والفرق الأول، فأفضل نموذج لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة هو نموذج ARDL الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة بشرط ألا تكون مستقرة في الفرق الثاني.

الجدول رقم (01): نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF و PP.

Variables	ADF		PP		stationarity
	At level	1st difference	At level	1st difference	
GDPG	***3.689653-		***3.817949-		I(0)
FDI	*3.323030-		*3.378354-		I(0)
REM	2.388968-	***6.279813-	2.443817-	***6.393624-	I(1)
ODA	1.396102-	***10.44890-	2.453298-	***10.21447-	I(1)
TRADE	1.916178-	***4.801856-	1.916178-	***4.701165-	I(1)
INF	2.159705-	***5.586190-	2.292838-	***5.579856-	I(1)

ملاحظة: ***, **, * تشير إلى درجة معنوية عند 1%، 5% و 10% على التوالي.

4-2- اختبار الحدود للتكامل المشترك:

من أجل التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بناء على النموذج القاعدي، ثم نجري اختبار الحدود Bounds test. أظهرت النتائج أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيم الحد الأعلى، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل. وبالتالي أصبح بإمكاننا تقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير باستعمال نموذج ARDL.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار منهج الحدود

F-statistics	القيم الحرجة	قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)
9.455012	10%	2.08	3
	5%	2.39	3.38
	2.5%	2.7	3.73
	1%	3.06	4.15

4-3- تقدير التأثير في الأجل الطويل والقصير:

أظهرت نتائج تقدير العلاقات في المدى الطويل ما يلي: تأثير إيجابي ومعنوي عند 1% للتحويلات على النمو في الجزائر، حيث أن الزيادة في التحويلات المالية ب 1% ينتج عنها ارتفاع في النمو بنسبة 1.16%. تتوافق هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على الأهمية الكبيرة للتحويلات في النمو الاقتصادي كونها تؤثر بشكل مباشر على استهلاك العائلات والمستوى المعيشي. بالنسبة للمساعدات الإنمائية الرسمية كان لها تأثير إيجابي ولكن

غير معنوي على النمو الاقتصادي. بينما أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبى ومعنوي عند 1%، ويعود هذا الأمر إلى حقيقة أن أغلب الاستثمار الأجنبي المتدفق للجزائر يتوجه نحو قطاع المحروقات.

كما تبين تأثير إيجابى ومعنوي عند 1% للانفتاح التجارى على النمو الاقتصادي وتأثير سلبى ومعنوي للتضخم على النمو الاقتصادي. تتوافق هذه النتائج مع ما جاء في الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.

الجدول رقم (03): اختبار العلاقة في المدى الطويل

المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	t-Statistic	الاحتمالية
FDI	-1.279735	0.445518	-2.872463	***0.0084
REM	1.162103	0.336769	3.450744	***0.0021
ODA	0.421083	1.794802	0.234612	0.8165
TRADE	0.091976	0.027822	3.305840	***0.0030
INF	-0.160653	0.046989	-3.418950	***0.0023
C	-1.872772	1.526159	-1.227115	0.2317

ملاحظة: ***, **, * تشير إلى درجة معنوية عند 1%، 5% و 10% على التوالي.

أما في المدى القصير، فلم تظهر النتائج أي أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، كما أن تأثير التحويلات ظهر موجبا ولكن غير قوي، أما المساعدات الأجنبية فقد أثر بشكل إيجابى ولكن غير معنوي في الفترة t، وأصبح بعد ذلك سلبى ومعنوي في الفترة t-1، t-2، و t-3. الانفتاح التجارى كان له تأثير إيجابى غير معنوي والتضخم تأثير سلبى غير معنوي على النمو الاقتصادي.

بالنسبة لمعلمة حدّ تصحيح الخطأ فقد جاءت معنوية عند حدود 1% وبإشارة سالبة، مما يؤكد دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.

الجدول رقم (04): اختبار العلاقة في المدى القصير

المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	t-Statistic	الاحتمالية
D(GDPG(-1))	0.365336	0.113242	3.226163	***0.0036
D(REM)	0.084136	0.375239	0.224219	0.8245
D(ODA)	2.058709	2.111329	0.975077	0.3392
D(ODA(-1))	-4.067065	2.057439	-1.976761	*0.0597
D(ODA(-2))	-7.835007	2.032525	-3.854814	***0.0008
D(ODA(-3))	-7.386867	1.771116	-4.170741	***0.0003
D(TRADE)	0.011772	0.052885	0.222590	0.8257
D(INF)	-0.057997	0.057435	-1.009795	0.3227

***0.0000	-9.095678	0.156768	-1.425910	CointEq(-1)*
-----------	-----------	----------	-----------	--------------

ملاحظة: ***, **, * تشير إلى درجة معنوية عند 1%، 5% و 10% على التوالي.

4-4 - الاختبارات التشخيصية:

بالنسبة للاختبارات التشخيصية، فقد بينت غياب ارتباط ذاتي بين البواقي. ثبات تباين بواقي النموذج المقدر، وأن "الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث أن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات جاءت أكبر من القيم المعنوية عند 1%، 5% و 10%. أما بالنسبة لاختباري المجموع التراكمي لتكرار البواقي وكذا المجموع التراكمي لمربعات تكرار البواقي فقد تبين أن النموذج مستقر عند مستوى معنوية 5%، حيث أن خط البيان يمر في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة. وبالتالي يوجد استقرار وانسجاماً في النموذج وبين نتائج الأمد الطويل ونتائج المدى القصير.

الجدول رقم (05): اختبار صلاحية النموذج

Prob. F(2,14)		F-statistic		اختبار الارتباط الذاتي
0.6776		0.396220		LM Test (2)
Prob. Chi Square(1)	Obs*R-squared	Prob. F(1,27)	F-statistic	اختبار عدم ثبات التباين
0.9197	0.010169	0.9223	0.009636	ARCH (2)
Probability		Jarque-Bera		التوزيع الطبيعي-Jaque
0,556836		1,170969		Bera
مستقر				CUSUM
مستقر				CUSUM of squares

خاتمة:

تعتبر مسألة توفير التمويل اللازم للتنمية أمر ضروري وصعب في نفس الوقت خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف القدرة على تعبئة الادخار المحلي وتفتقر لسياسات تحصيل ضريبية كفوة. هذا الوضع يحتم عليها البحث عن مصادر تمويل خارجية، أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات وكذلك المساعدات الأجنبية التي أثبتت قدرتها على سد الفجوة التمويلية الموجودة. تعاني الجزائر من ضعف قدرة النظام المالي على استقطاب الادخارات المحلية، فقد اعتمدت لسنوات طويلة على الإيرادات النفطية في تمويل اقتصادها، إلا أن التحولات الطارئة في مجال الطاقات المتجددة والتقلبات في أسواق النفط يجعل نموذج النمو والتمويل في الجزائر غير مستدام.

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا تقدير أثر مصادر التمويل الخارجي الثلاثة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019. أظهرت النتائج أن التحويلات أثرت بشكل إيجابي ومعنوي، وأن المساعدات الإنمائية الرسمية أثرت بشكل إيجابي ولكن غير معنوي، بينما أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبى ومعنوي على النمو

الاقتصادي في الجزائر. بينما في المدى القصير تبين أن للتحويلات تأثير إيجابي غير معنوي، وأن للمساعدات الأجنبية تأثير سلبي ومعنوي بينما لم تظهر النتائج أي أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو.

وفي الأخير، ونظرا للتأثير الإيجابي الكبير الذي أظهرته التحويلات على النمو، نوصي بضرورة وضع السياسات الكفيلة بتحفيز وتسهيل تدفق التحويلات وتشجيع استثمارها في مشاريع تساعد في تعزيز رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة. كما نوصي بتحسين الإطار المؤسسي والقانوني وغير ذلك من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتحسين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين أدائه في النمو، وكذلك تحسين عملية تخصيص المساعدات الأجنبية لضمان فعاليتها.

- قائمة المصادر والمراجع:

1. بدو آ، بوصالح س. (2017). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية لدور العوامل الاقتصادية والمؤسسية. مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون. المجلد 1. العدد 4. ص 226-254.
2. Abduvaliev, M., & Bustillo, R. (2020). Impact of remittances on economic growth and poverty reduction amongst CIS countries. *Post-Communist Economies*, 32(4), 525-546.
3. Acquah, A. M., & Ibrahim, M. (2020). Foreign direct investment, economic growth and financial sector development in Africa. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 10(4), 315-334.
4. Alkhatlan, K. A. (2013). The nexus between remittance outflows and growth: A study of Saudi Arabia. *Economic Modelling*, 33, 695-700.
5. Asteriou, D. (2009). Foreign aid and economic growth: New evidence from a panel data approach for five South Asian countries. *Journal of policy modeling*, 31(1), 155-161.
6. Benmamoun, M., & Lehnert, K. (2013). Financing growth: comparing the effects of FDI, ODA, and international remittances. *Journal of Economic Development*, 38(2), 43.
7. Bird, G., & Choi, Y. (2020). The effects of remittances, foreign direct investment, and foreign aid on economic growth: An empirical analysis. *Review of Development Economics*, 24(1), 1-30.
8. Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth?. *Journal of international Economics*, 45(1), 115-135.
9. Brech, V., & Potrafke, N. (2014). Donor ideology and types of foreign aid. *Journal of Comparative Economics*, 42(1), 61-75.
10. Burnside, A. C., & Dollar, D. (2004). Aid, policies, and growth: revisiting the evidence. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=610292>
11. Burnside, C., & Dollar, D. (2000). Aid, policies, and growth. *American economic review*, 90(4), 847-868.
12. Catrinescu, N., Leon-Ledesma, M., Piracha, M., & Quillin, B. (2009). Remittances, institutions, and economic growth. *World Development*, 37(1), 81-92.
13. Choong, C. K. (2012). Does domestic financial development enhance the linkages between foreign direct investment and economic growth?. *Empirical Economics*, 42(3), 819-834.
14. Choong, C. K., & Lim, K. P. (2009). Foreign direct investment, financial development, and economic growth: the case of Malaysia. *Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies*, 2(1), 13-30.
15. Chuc, A. T., Li, W., Phi, N. T. M., Le, Q. T., Yoshino, N., & Taghizadeh-Hesary, F. (2021). The necessity of financial inclusion for enhancing the economic impacts of remittances. *Borsa Istanbul Review*.
16. Cismaș, L. M., Cărea-Pitorac, R. I., & Vădăsan, I. (2020). The impact of remittances on the receiving country: Some evidence from Romania in European context. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 33(1), 0-0.
17. Clemens, M. A., Radelet, S., Bhavnani, R. R., & Bazzi, S. (2012). Counting chickens when they hatch: Timing and the effects of aid on growth. *The Economic Journal*, 122(561), 590-617.
18. De Mello, L. R. (1999). Foreign direct investment-led growth: evidence from time series and panel data. *Oxford economic papers*, 51(1), 133-151.
19. Dreher, A., Eichenauer, V. Z., & Gehring, K. (2013). Geopolitics, aid and growth. CESifo Working Paper Series No. 4299, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2290915>
20. Driffield, N., & Jones, C. (2013). Impact of FDI, ODA and migrant remittances on economic growth in developing countries: A systems approach. *The European Journal of Development Research*, 25(2), 173-196.

21. Durbarry, R., Gemmell, N., & Greenaway, D. (1998). New evidence on the impact of foreign aid on economic growth (No. 98/8). CREDIT Research paper.
22. Eggoh, J., Bangake, C., & Semedo, G. (2019). Do remittances spur economic growth? Evidence from developing countries. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 28(4), 391-418.
23. Ehrenfeld, D. (2004). Foreign aid effectiveness, political rights and bilateral distribution. *Journal of Humanitarian Assistance*, 1.
24. Feeny, S. (2005). The impact of foreign aid on economic growth in Papua New Guinea. *Journal of development Studies*, 41(6), 1092-1117., S. (2005). The impact of foreign aid on economic growth in Papua New Guinea. *Journal of development Studies*, 41(6), 1092-1117.
25. Feeny, S., Iamsiraroj, S., & McGillivray, M. (2014). Remittances and economic growth: larger impacts in smaller countries?. *The journal of development studies*, 50(8), 1055-1066.
26. Gutema, G. (2018). The role of remittances, FDI and foreign aid in economic growth in low and middle income African countries. In *Determinants of Economic Growth in Africa* (pp. 125-147). Palgrave Macmillan, Cham.
27. Hayat, A. (2019). Foreign direct investments, institutional quality, and economic growth. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 28(5), 561-579.
28. Headey, D. (2008). Geopolitics and the effect of foreign aid on economic growth: 1970–2001. *Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association*, 20(2), 161-180.
29. Hermes, N., & Lensink, R. (2003). Foreign direct investment, financial development and economic growth. *The journal of development studies*, 40(1), 142-163.
30. Islam, A. (1992). Foreign aid and economic growth: an econometric study of Bangladesh. *Applied Economics*, 24(5), 541-544.
31. Jude, C., & Leveieuge, G. (2017). Growth effect of foreign direct investment in developing economies: The role of institutional quality. *The World Economy*, 40(4), 715-742.
32. Kumar, R. R. (2013). Remittances and economic growth: A study of Guyana. *Economic Systems*, 37(3), 462-472.
33. Lim, S., & Simmons, W. O. (2015). Do remittances promote economic growth in the Caribbean Community and Common Market?. *Journal of economics and business*, 77, 42-59.
34. Mbaku, J. M. (1993). Foreign aid and economic growth in Cameroon. *Applied Economics*, 25(10), 1309-1314.
35. Nwaogu, U. G., & Ryan, M. J. (2015). FDI, foreign aid, remittance and economic growth in developing countries. *Review of Development Economics*, 19(1), 100-115.
36. Osei, M. J., & Kim, J. (2020). Foreign direct investment and economic growth: Is more financial development better?. *Economic Modelling*, 93, 154-161.
37. Sobiech, I. (2019). Remittances, finance and growth: Does financial development foster the impact of remittances on economic growth?. *World Development*, 113, 44-59.
38. Su, Y., & Liu, Z. (2016). The impact of foreign direct investment and human capital on economic growth: Evidence from Chinese cities. *China Economic Review*, 37, 97-109.
39. Tahir, M., Khan, I., & Shah, A. M. (2015). Foreign remittances, foreign direct investment, foreign imports and economic growth in Pakistan: A time series analysis. *Arab Economic and Business Journal*, 10(2), 82-89.
40. Wijeweera, A., Villano, R., & Dollery, B. (2010). Economic growth and FDI inflows: A stochastic frontier analysis. *The Journal of Developing Areas*, 143-158.
41. UNCTAD (2020) Global investment flows flat in 2019. moderate increase expected in 2020. *Investment Trends Monitor*. ISSUE 33.
42. United Nations (2019), *Financing for Sustainable Development Report 2019* Inter-agency Task Force on Financing for Development, (New York: United Nations, 2019), available from: <https://developmentfinance.un.org/fsdr2019>.
43. United Nations (2020), *Financing for Sustainable Development Report 2020*. Inter-agency Task Force on Financing for Development, (New York: United Nations, 2020), available from: <https://developmentfinance.un.org/fsdr2020>.